وهو بذلك لم يهمل عطف المفردات ، وإنما جعلها أمراً تابعاً للتراكيب [١].

ويمكن أن نجمل الصور التركيبية لحالات الفصل والوصل – كما هي عند عبد القاهر – على النحو التالي :

١– جملة تتصل بما قبلها نحويا ودلاليا ، كحالة الصفة مع الموصوف والتأكيد مع المؤكد ، وفي هذه الحالة تسقط الأداة الرابطة بينهما حتى لا يصير الأمر إلى عطف الشيء على نفسه .

٢– جملة تتباين دلاليا مع ما يسبقها وإن كان بينهما مشاركة في الحُكم الموجب للإعراب ، كأن يكون كلا الاسمين فاعلا أو مفعولا أو مضافًا إليه، وهنا تدخل الأداة لإحكام العلاقة وتقويتها .

٣– جملة ليست في شيء من الحالتين السابقتين ، بل سبيلها مع التي قبلها سبيل الاسم مع الاسم ، لا يكون منه في شيء ، فليس هو إياه ولا مشاركا له في الدلالة ، بل هو شيء ينفرد بنفسه ، ويكون ذكر ما قبله وتركه سواء ، وهذا يقتضي إسقاط الرابط لعدم احتياج التركيب إليه [٢].

وحق الكلام في ارتباط جملتين أن يكونا كالنظيرين والشريكين ، ولا يجوز في الكلام الإبداعي أن تتجاور جمل لا تربطها عَلاقات واضحة ، ولهذا « حسن زيد قائم ، وعمرو قاعد ، وزيد أخوك ، وبشر صاحبك ، لما كان عمرو وبشر لهما تعلق بزيد ونظيرين له ، وقبح قولنا : خرجت من داري ، وأحسن ما قيل من الشعر كذا ، لما كان الثاني لا تعلق له بالأول ، ولا مناسبة بينه وبينه ، ولهذا عيب على أبي تمام قوله :

لا وَالَّذي هُوَ عالِمٌ أَنَّ النَّوى صَبْرٌ وَأَنَّ أبا الْحَسَن كَرِيمُ

(١) السكاكي :مفتاح العلوم ، ص ١٠٨ . (٢) العلوي : الطراز ، ج ٢ ، ص ٥٢ .